الانفتاح الاقتصادي وآثاره في عهد الرئيس محمد انور السادات 1970-1981 (دراسة تاريخية)

د ميسون عباس حسين الجبوري

الملخص

للدراسات الاقتصادية ذات الطابع التاريخي اهميه خاصة، اذ انها لا تركز على الاقتصاد فقط ، بل تدرس تأثيره على المجتمع وتعرض وجهة نظر المؤرخ في تلك الحقبة الزمنية . فالتاريخ المصري بكل جوانبه مليء بالاحداث والشخصيات التي أثرت في التأريخ المصري ، وأحد هؤلاء الشخصيات كان السادات الذي أتبع سياسة الانفتاح الاقتصادي تلك السياسة التي أثرت في الاقتصاد والمجتمع المصري على حد سواء .

المقدمة

الاقتصاد عصب الحياة وأن أرادت اية دولة التقدم في كل المجالات فعليها اولا البدء بإقتصادها،من هنا تحرص كل الحكومات على تحقيق التقدم الاقتصادي لبلادها أن أرادت بناء دولة قوية، وفي هذا البحث أراد محمد أنور السادات تقوية أقتصاد بلاده المنهك و أنتهج في سبيل تحقيق ذلك سياسة الانفتاح الاقتصادي وذلك بفتح اسواق مصر للمنتوجات والاستثمارات العالمية،أذ اراد الاستفادة قدر الامكان من المستثمرين في بناء اقتصاد قوي أو على الاقل النهوض به، الا ان تلك السياسة افتقرت الى التخطيط المناسب فكانت لها اثار على جميع الاصعده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وفي بحثي هذا المكون من مبحثين سأعطي في المبحث الاول منة نبذة عن الاقتصاد المصري في

أواخر حكم جمال عبد الناصر، وأعرف الانفتاح وبداياته واتحدث عن الانفتاح الاقتصادي، و في المبحث الثاني سأتطرق الى آثار الانفتاح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبعدها اوضح اسباب تعثر سياسة الانفتاح الاقتصادي، ثم الخاتمة .

المبحث الاول/ نبذة عن الاقتصاد المصري في أواخر حكم جمال عبد الناصر

تميز الاقتصاد المصري من عام 1965–1975 بمرحلة من الركود الطويل، وذلك لاسباب منها وقف المعونات الامريكية لمصر، وأنخفاض كبير في المعونات التي كانت تتلقاها مصر من الدول الغربية والمؤسسات الدولية لانها كانت معونات مشروطه وتفرض قيودا على مصر لذلك رفضها جمال عبد الناصر، وبينما كان متوسط تلك المعونات للمدة من 1961– 1969 مئتي دولار، أنخفض ذلك المتوسط في المدة من 1967– 1969 الى ستة عشر مليونا صاحبها انخفاض كبير في موارد مصر من العملات الاجنبية مع زيادة أعباء الانفاق العسكري للاستعداد لحرب جديدة، وما ترتب عليها من فقد مصر لآبار النفط في سيناء، وتخريب معامل تكرير النفط في السويس، وأغلاق (قناة السويس [1]) التي عادت على مصر بأرباح سنوية قدرت بمئة واربعة وستون دولار كمتوسط خلال السبع سنوات السابقة لاغلاقها في عام 1967اذ كان قرار التهجير احد تبعات العدوان العسكري هذا من جانب ، واحد عناصر أعداد جبهة القتال على طول قناة السويس من جانب اخر . فضلا عن الانفاق الذي فرضه تهجير مليون شخص تقريبا من سكان مدن قناة السويس بسبب حرب عام 1967اذ كان قرار التهجير ، ناهيك عن الانخفاض الكبير في ايرادات السياحة

والتي بلغت خلال السنوات السبع التي سبقت الحرب نحو مئة مليون دولار (2).

كما اوقف جمال عبد الناصر حركة اعادة توزيع الدخل لفئات الدخول الدنيا بصورة شبه تامة بسبب القيود السياسية التي فرضتها هزيمة (حرب 1967) [3] ولتدني معدلات التصنيع والتشغيل، فضلا عن أنخفاض حصة الاجور الزراعية في أجمالي الدخل الزراعي من 32 0/0 الى 0/025بين عام 1965- 1972، وأنخفاض حصة الاجور الصناعية في الدخل الصناعي 0/033الى 0/031 خلال المدة نفسها (4) .

تعريف الانفتاح وبداياته

بعد وفاة الرئيس (جمال عبد الناصر)[5] في الثامن والعشرين من أيلول عام 1970,خلفة (محمد انور السادات)[6] في العام ذاته وتبنى سياسة أقتصادية عرفت ب (ألانفتاح الاقتصادي)[7] Opening Up Economic ، وكلمة أنفتاح من أكثر الكلمات التي أثارت الجدل في مصر ، وذلك كون كلمة أنفتاح تحمل أنواعا كثيرة من التطبيقات وهي كلمة ليس لها تعريف واحد ودقيق في القاموس ألاقتصادي (8).

عرف ممدوح سالم رئيس الوزراء في حكومة السادات ألانفتاح ألاقتصادي بأنه سياسة أقصادية تستهدف في النهاية تنمية المجتمع عن طريق أطلاق طاقاتة ألانتاجية والهدف منة التنمية وأضاف أن الانفتاح ليس خروجا على الخط الاشتراكي أو عدم الالتزام بمفاهيم التخطيط أو الرقابة وليس ترويجا لمجتمع يفقد الضوابط أو عوامل التنظيم وليس دعوى للفوضى أو التضارب أو أطلاق التناقضات .. ولكنه اعادة صياغة للتنظيم الاقتصادي بحيث يتاح لعناصر ألانتاج ومصادر الثروة القومية العامة والخاصة ما يمكن أن يدعمها الموارد الاجنبية أن

تشارك في أستثمار الفرص الاقتصادية وتكوين الناتج القومي متحررا من القيود (البيروقراطية) [9] والقانونية وفقا للمصلحة القومية الشاملة (10) .

بدأ الانفتاح في عهد السادات رسميا بصدور قانون رقم ثلاثة واربعين لعام 1974(قانون أستثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة) دخلت مصر شتى انواع السلع الاستهلاكية ، وبدأ ظهور أول مجاميع المستثمرين الجادين ، كما ظهر النصابون المحليون والدوليون المعروفون ، وأخذت جميع وسائل الاعلام تتدد بما سمي فترة الانغلاق وتهاجم كل مشروع وطني أقيم في مصر أبتداءا من (السد العالي) [11] الى اصغر المشروعات ، وصل الامر الى حد الاستهانة بكل ما هو مصري والمغالاة بجودة الانتاج الاجنبي ، وتقرر أقامة ثلاث مناطق حرة في الاسكندرية وبور سعيد و السويس ، نصح بعض اعضاء الحكومة السادات بأن أنشاء مناطق حرة باعداد كهذه وبدون تجربة مسبقة وخبرة يحتاج الى اموال وخبرة ، فضلا عن ان طرح ثلاث مناطق حرة دفعه واحدة قد يخفض سعر المعروض وذلك لكثرته فيها ، وقد تتحول الى منطقة تهريب ، الا ان السادات اصر على ذلك(12) .

تأسيسا على ماتقدم نجد أن السادات لم يخطط جيدا للانفتاح الاقتصادي وانه تبنى تلك السياسة للنهوض باقتصاد مصر وتطوير البنية الاساسية العسكرية التي تعرضت لاضرار كبيرة في حرب 1967، دون دراسة امكانية نجاح مثل تلك السياسة الاقتصادية في الاقتصاد والمجتمع المصري قبل مجيئ السادات للحكم كانت ظروف مصر الاقتصادية سيئة كما ذكرت مقدما (وهنا تأكيدا رسميا ورد على لسان احد اعضاء الحكومة المصرية) فقد ذكر ممدوح سالم في عهد محمد انور السادات في حديث له امام مجلس الشعب في الثامن

والعشرين من كانون الثاني عام 1976 في العشر سنوات الماضية تزايد الانفاق العام من ست مائه مليون جنية في عام 1965- 1966الى ما زاد عن 2000مليون جنيه في عام 1975، في الوقت الذي ارتفعت فيه موارد الحكومة من ضرائب مباشرة وغير مباشرة من خمس مائه مليون الى مائة الف مليون جنيه فقط ، الذي ادى الى ارتفاع العجز في الموازنة الجارية من مائة مليون جنية في عام 1965 الى نحو مائة الف مليون جنيه في عام 1975 من 0/067 من الداخل القومي الى 0/080 ، وان حجم ديون مصر زاد عن 2700مليون جنيه منها 2220مليونا بالعملة الصعبة هذا غير الديون العسكرية التي لاتقل عن 2000مليون جنيه (13) .

لم يقدم السادات في سياسة الانفتاح التي انتهجها تحليلا تفصيليا او محددا لمفهوم الانفتاح بل اشار فقط الى الامكانات المتوفرة للاستعانة بالاستثمارات العربية والاجنبية في عملية التنمية ، وأعتبرت سياسة بديلة للسياسة الاقتصادية التي تبنتها مصر منذ السبعينيات بمكوناتها المختلفة واخذت سياسة الانفتاح تتبنى مفهوم الاستثمار كأساس لها (14) .

وصف السادات سياسات سلفه وتحديدا الاقتصادية بأنها سياسات انغلاق في مجتمع تخلف عن تكنولوجيا العصر، الا ان مؤرخين اخرين انتقدوا ذلك الوصف وقالوا انه ادعاء ليس له ما يبرره على نظام تمكن تمكن من بناء السد العالي ، وهو احد نماذج التكنولوجيا البارزة في العصر كله ، ثم انه فوق كل ذلك كان عصرا فتحت فيه الابواب للخبرة العالمية ، بما فيها خبرة السويسريين والامريكيين في المجالات التي كانت تطلبها مصر في ذلك المجال (15) .

وتبنى السادات سياسة الانفتاح الاقتصادي مع الايام الاولى من قيام السلطه الجديدة (وصول السادات للحكم) لكنها أكتسبت قوة اندفاعها بعد (حرب تشرين عام 1973)[16] (17) . الا انه عُدت المشكلة الاقتصادية من اهم المشاكل التي واجهت السادات بعد تسلمه السلطة في مصر ، وانتقد السادات السياسة الاقتصادية التي الرئيس جمال عبد الناصر. وقرر اتخاذ سياسية اقتصادية جديدة تقوم على أساس الانفتاح الاقتصادي، وشرعّ القوانين التي تمهد لذلك . فأصدر أول قانون في عام 1971بشأن الاستثمارات الاجنبية داخل مصر ، وقدمت تسهيلات كبيرة لراس المال الاجنبي مثل الاعفاءات الضريبية (18) . فكان القانون المُعدل رقم اثنان وثلاثون لعام 1977 والخاص بإستثمار رأس المال الاجنبي والمناطق الحرة ، ليترك المجال واسعا لرؤوس الاموال العربية والاجنبيه للاستثمار داخل مصر وفي مجالات متعددة منها التعدين والتصنيع والسياحة ومشروعات الاسكان و منح ذلك القانون رؤوس الاموال المستثمرة داخل مصر امتيازات منها الحماية من إجراءات التأميم والمصادرة والحجز والتجميد وفرض الحراسة ، وصدر اكثر من عشرين قانونا بشأن تلك السياسة حتى عام 1977(19) .

اريُد من سياسة الانفتاح التي اقُرت في عهد السادات الانفتاح على الغرب حيث كان من أسباب ذلك الانفتاح هو الحاجة الى رؤوس الاموال الاجنبيه واستثمارها داخل مصر فضلا عن الحاجة الى وسائل التكنولوجيا المتطورة (20) . لقد تدفقت رؤوس الاموال على مصر ولكنها أنحصرت في ثلاث مشاريع هي مشروعات سياحية برأس مال قدره 45,5 مليون جنية ،

ومشروعات بلاستيك برأس مال قدرة 43مليون جنية ومشاريع اسكان برأس مال قدرة 38مليون جنية (21) .

مما تقدم نجد أن الاستثمارات لم تتجه نحو الصناعات الثقيلة والانتاجيه والتي لها انعكاساتها الايجابية على الاقتصاد المصري بل كان في قطاعات اخرى أقل أهميه ولكنها ذات أرباح وفوائد بالنسبة لاصحاب رؤوس الاموال المستثمرة فقط.

كانت الاستثمارات في المشاريع السياحية تصل الى 21,5٪ من مجموع رؤوس الاموال للمشاريع الموافق عليها للاستثمار ثم ارتفعت في نهاية عام 1977لتصل الى 22,6٪ (22). في حين انخفضت نسبه الاستثمار في المشاريع الصناعية من مجموع المشاريع الاستثمارية حيث وصلت الى 30٪ في النصف الاول من عام 1972، لتصل الى 24٪ في نهاية عام 1977 ، وانخفاض في رأس المال المعتمد للمشروع الصناعي من 1,7 مليون جنية الى 1,6 مليون جنية (23) . ثم أخذت نسبة المشاريع الصناعية في الانحدار حتى وصلت عام 1980 الى 160 مليون جنيه من 1100 مليون جنيه اي بنسبة 14٪ فقط (24).

مما تقدم نجد انه بموجب سياسة الانفتاح تم التركيز على قطاعات دون اخرى وتم تجاوز القطاعات الانتاجيه كالصناعة و التركيز على قطاعات غير انتاجيه كالسياحة مثلا واهمل القطاع واهمل القطاع العام لصالح الاهتمام بالقطاع الخاص كما سنرى لاحقا .

تعرض القطاع العام بموجب سياسة الانفتاح الى المحاصرة وتقليل نشاطه ، حيث تم الغاء المؤسسات العامة ، التي كانت بمثابة الجهاز الذي ينسق بين الشركات وجهاز الرقابة الفنية عليها وأرادت تلك السياسة الى تحجيم دور

القطاع العام وفسح المجال أمام القطاع الخاص لياخذ دوره وليستولي على شركاته ومصانعه ، حيث اخذت الشركات الاجنبيه تدخل مصر وتستولي على المصانع المصرية للحصول على أرباحها وتصفيتها كما حدث مع الشركات العامة للبطاريات في الاسكندرية ، وشركة ايديال Company Ideal في القاهره (25).

كما نجد اهمال الصناعات الوطنية وقلة الانتاج ، وفسح المجال لاستيراد السلع التي لها مثيل في السوق المحلية ، ادى الى تراكم وتخزين الانتاج المحلي، جعل من قطاع الصناعة يواجه مشكلات خطيرة تمثلت بضعف الاستثمارات الخارجية فيه ، فضلا عن الاهمال شهدته الصناعه من قبل الدولة وعدم الاهتمام بذلك القطاع الحيوي بالشكل المناسب (26) .

اما قطاع الزراعة فقد أهملته الدولة في عهد الانفتاح ولم تبذل جهودا قصوى أو استثنائية لغرض تطويره ، فيما كانت نسبة الاستثمارات الزراعية من مجموع الاستثمارات الوطنية 15٪ للمدة من 1960–1973، تراجعت النسبة في عام 1977الى 85٪ (27) . فضلا عن تراجع زيادة رقعه المساحات المزروعة ، اذ بدأت تتراجع فبعد ان كانت الزيادة للاعوام 1952–1970هي 888الف فدان زراعي ، انخفضت خلال المدة 1970–1979لتصل الى 105 الف فدان (28). دفع اهمال الدولة للقطاع الزراعي خلال مدة الانفتاح الاقتصادي ، دفعها الى الاعتماد على الخارج في غذائها ، وعدم تمكنها من تحقيق الاكتفاء الذاتي ، فأرادت واردات القمح خلال عام 1975الى ثلاث ملايين طن ، وازدادت واردات اللحوم من 24 الف طن عام 1974 الى 40 الف طن عام 1977. مع

المنتظر في الزيادة في عدد السكان ، فإن العجز في الحبوب سيصل الى 150 الف طن سنويا ويزداد العجز ليصل اواخر القرن الى 7 ملايين طن (29) .

اما رؤوس الاموال الاجنبية داخل مصر فقد تم توجيهها نحو البنوك والمصارف اكثر من توجيهها نحو القطاعات الانتاجية الاخرى حيث كانت الاستثمارات في هذا القطاع واسعة ، مستفيدة من التسهيلات والامتيازات التي منحت لها كالاعفاءات الضريبية ، حتى وصل عدد تلك البنوك الاجنبية في مصر الى ستة وخمسون بنكا تعمل دون قيدا او شرط حتى نهاية عهد السادات (30) ، فلم توفر تلك البنوك عملة صعبة واموالا كي تسهم في تنفيذ المشاريع التنموية واحتفظت بمعظم ودائع المواطنين المصريين في الخارج في الوقت الذي كانت فيه مصر بأمس الحاجة لتمويل استثمارات في مختلف القطاعات (31) ، كما ان سياسة الانفتاح لم تقلل من الديون المترتبة على مصر ، او على الاقل خفض تلك الديون ، بل على العكس بدأت ديون مصر تزداد خلال تلك الحقبة وأزدادت فوائد تلك الديون حتى بلغت خدمة الدين العام 1340 مليون دولار حتى نهاية عام 1979(32) ويمكن إرجاع سبب ارتفاع الديون في فترة الانفتاح الى محاولة تسديد الديون السابقة وما ترتب عليها من فوائد فضلا عن تسديد العجز الدائم في الميزان التجاري ، الذي شهد عجزا كبيرا أبان عهد الانفتاح وصل عام 1975 الى 685مليون جنية ، ليرتفع عام 1981الى 3000 مليون جنية (33) .

اصبح الانفتاح بلا ضوابط او قيود، فلم يعد الاقتصاد المصري ذلك الاقتصاد المختلط الذي قام على وجود القطاع العام او القطاع الخاص ، اذ ضم

الاقتصاد المصري وحدات من القطاع الخاص وفروع الشركات الاجنبية ، واخرى مختلطة بين القطاعين العام والخاص ، وفتح الاقتصاد المصري أبوابه امام الاستثمارات الخاصة المحلية والعربية والاجنبية في الصناعات الثقيلة والمال والتجارتين الداخلية والخارجية (34) .

كل ماتقدم ضم اهم المشاريع التي ركزّت عليها سياسية الانفتاح والتي أدت الى نتائج مهمة وعلى جميع الاصعده منها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ايضا وسنتناول كل ذلك في المبحث التالي .

المبحث الثاني
آثار الانفتاح الاقتصادي

كان للانفتاح الاقتصادي تأثير على جميع جوانب الحياة منها :

1- الجانب الاقتصادي والاجتماعي:- برز في منتصف السبعينيات تغييرٌ متسارعٌ في وجه النشاط الاقتصادي ، اذ تبنت الحكومة سياسة جديده لتحرير الاقتصاد المصري، للخروج من حقبة سادت فيها استراتيجية تنمية يقودها القطاع العام (35) .

سياسة الانفتاح الاقتصادي فتحت باب الاقتصاد المصري لرأس المال العربي والاجنبي في شكل استثمار مباشر في كل المجالات تقريبا ، ومنحت امتيازات عديده للاستثمارات الخاصة الوطنية ، والاجنبية فيما يتعلق بالاعفاء الضريبي او اعفاء الارباح ، والحق في تحويلها للخارج ، وعدم جواز تأميمها أو مصادرة المشروعات و السماح للقطاع الخاص القيام بعمليات التصدير والاستيراد (36) .

أن ما حصل للاقتصاد المصري خلال الانفتاح هو مجرد نمو دون ان تزداد الطاقات الانتاجية فيه أو يتحول عن نمط التخصص في أنتاج المواد الاولية بقصد التصدير الى البلدان الصناعية (37) .

فتح السادات ابواب الاقتصاد المصري امام الرأسمالية الاجنبية حيث عادت الحياة الى مجالات التصنيع والتعدين والطاقة والسياحة والنقل واستصلاح ألاراضي الصحراوية وزراعتها ، والاسكان والثروة المائية وشركات الاستثمار وبنوك الاعمال وشركات أعادة التأمين والبنوك التجارية ، ومنع قانون ثلاث وأربعين لعام 1974 حجز تلك المشروعات أو مصادرة أموالها أو تجميدها أو فرض الحراسة عليها ، وعدت شركات الاستثمار قطاعا خاصا لا تسري عليه التشريعات واللوائح والتنظيمات الخاصة للقطاع العام أو العاملين فيه (38) .

أتجهت مصر الى تحرير التجارة الخارجية من القيود و التقليل تدريجيا من الاعتماد على الاتفاقيات الثنائية ، وقد توسعت مصر في تطبيق سياسة الانفتاح بمعدلات سريعة وغير مدروسة حتى يمكن القول أن سياسة التجارة الخارجية قد تحولت فجأة من سياسة الاتفاقيات الى سياسة الانفتاح و التجارة المتعددة ألاطراف دون المرور بفترات أنتقالية (39) .

اما في الزراعة فبدأت سلسلة أجراءات منها ألغاء الحراسات الخاصه لصالح كبار ملاك الاراضي لإستعادة مواقعهم الطبقية ، مما أدى الى اخراج صغار الحائزين من البنيان الحيازي وزيادة تركز ملكية الاراضي في ايدي كبار الملاك (40) .

كما تميز النمو بتخلف قطاعات الانتاج الرئيسية كالزراعة والصناعة ، حيث لم يتعدّ معدل النمو في قطاع الزراعة أكثر من 2٪في عهد الانفتاح ، اما بالنسبة لقطاع الصناعة والتعدين فلم يتعدّ 6٪ في أعلى تقدير . بينما برزت قطاعات نمو هش ولا تستند الى عناصر القوة الذاتية للاقتصاد ،فضلا عن أنها مرهونة للخارج كالنفط والسياحة وقناة السويس (41) .

اريد من سياسة الانفتاح تحقيق تنمية اقتصادية لكن مما تتقدم نلاحظ تراجعا في قطاعات الانتاج المهمه التي يقوم على أساسها أقتصاد قوي ومتين ، مع تطورات طفيفة في قطاعات غير اساسية فائدتها تعود للمستثمر وليس للبلد ، ودخول مواد أستهلاكية نافست المصنوع محليا .

أن موارد الاقتصاد المصري الاساسية كالنفط والقناة ، والسياحة فضلا عن العاملين في الخارج ، هذه القطاعات خططت الجهات الخارجية لتنميتها ، وقالت الناتج المحلي والقومي الاجمالي ينمو بمعدلات لم يسبق لها مثيل ، وأن متاعب مصر ستنتهي عام 1980 (وانه العام الذي تم فيه قطع المساعدات الخليجية) ، فضلا عن ذلك المساعدات والقروض الميسرة والمنح الامريكيه أصبحت تمثل بدورها أضافة منتظمة الى موارد مصر وبالنقد الاجنبي وأن ما تقدمه الحكومة الامريكية شأنه في ذلك شأن ما تقدمه القطاعات الاخرى ، وهي نوع من المساعدات المشروطه ، اذ بإمكان الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل أن توقفها في اية لحظه ، وتلك القطاعات فضلا عن القروض والمنح الامريكية لا تتوقف عند دورها الاقتصادي وحده ، فالاثار المجتمعية وفي هذا الاتجاه لا تقل

فاعلية ، كإنتقال العمالة المصرية الى الدول النفطية أدى الى نقص كمي في قوة العمل المدربة (42) .

أما النظام الضريبي فقد عدل في عام 1978 ليعطي تسهيلات وأعفاءات اكثر لإصحاب الدخول العليا ، فحسب القانون السابق لعام 1973 كانت الضريبة على الدخول التي تتجاوز عشرة آلاف جنية سنويا 95٪وتم تعديلها في قانون عام 1978الى 70 ٪ على الدخول التي تتجاوز سبعين الف جنيه ، و80 ٪ على الدخول التي تتجاوز مئة الف جنيه ، أن مثل هذة السياسة تعتبر منحازة بدرجة كبيرة للطبقة الغنية ، نظرا لانخفاض متوسط الدخل الفردي (43) .

اذا اصبح للانفتاح الاقتصادي قوانينه التي تمت لصالح النمو الرأسمالي وتقوية المشروع الخاص ، ولم تؤدّ الى نمو رأسمالي حقيقي بل غلب عليه الطابع التجاري والمالي الاقرب للاستهلاك وليس للانتاج ،كما غلب عليه الطابع الطفيلي اذ كان الاستثمار في مجالات غير منتجة كالربا والسمسرة والمضاربة والتهريب والسوق السوداء ، فضلا عن السعي للربح السريع الذي يخدم أهداف زيادة رأس المال وليس التراكم الرأسمالي الانتاجي (44) .

اعتمدت الاستراتيجية الاقتصادية المصرية منذ تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي والى حد كبير على التمويل الخارجي لمشروعات التنمية الاقتصادية وكانت 80٪من الاستثمارات العامة ذات مصدر أجنبي ، ولجأت الحكومة كذلك الى الاقتراض لاستيراد السلع الاستهلاكية خاصة الغذائية مع عجز القطاع الزراعي عن الوفاء بإحتياجات الطلب الداخلي ، ومن ثم أصبح الحصول على المساعدات الاقتصادية الخارجية (هبات وقروض ميسرة) يمثل أولويه اقتصاديه وسياسيه

للنظام القائم ، ولكن سياسة الاقتراض الكثيف لم تنجح في مساعدة الاقتصاد على تنويع الصادرات وبالتالي على خلق مصادر الدخل اللازمة لتسديد الديون الخارجية التي أخذت في الازدياد بشكل سريع منذ منتصف السبعينيات ، وانعكس ذلك الاعتماد المالي على نسبة القروض المستخدمة لهذا الغرض الى أجمالي القروض الخارجية من29,4٪عام 1974 الى 77,1٪عام 1983اي ارتفاع نسبة الديون الخارجية مع عدم وجود مصادر دخل لتسديدها (45) □

لم تقترن تلك الزيادة الكبيرة بالديون الخارجية في عهد السادات بأي تصحيح لهيكل الاقتصاد المصري بل صاحبها خلل كبير في هيكل الانتاج أو هيكل العماله . فإنخفض نصيب الزراعة في الناتج الاجمالي من 25٪ في بداية عهده الى 17٪في نهايته ، بينما أرتفع نصيب الخدمات من 45٪الى 48 ٪ ونصيب النفط الخام من أقل من1٪ الى 18٪، كذلك زاد الاختلال في هيكل العمالة لصالح قطاع الخدمات الذي ضم أكبر نسبة من البطالة المقنعة ، وبينما بقي نصيب قطاع الصناعة التحويلية في أجمالي القوه العاملة ثابتا تقريبا عند 12٪طوال عهد السادات ، كان الانخفاض في نصيب الزراعة في القوه العاملة مساويا تقريبا للزياد في نصيب الخدمات حيث زاد الاخير نحو 50٪ من 30٪ من أجمالي القوه العاملة الى 54٪ (46) .

كذلك أرتفاع نسبة العاملين بأجر نقدي ، وهو أمر يدل على درجة الرسمله، وبلغت 58,4٪ من أجمالي قوة العمل في الريف وهي نسبة عاليه الى حد كبير بلغت تقريبا ثلثي حجم قوة العمل ، فضلا عن أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل ، مع تزايد معدلات أستغلال قوة عمل النساء ، وخاصة في المدن حيث نجد أن أغلب قوة العمل النسائية في المدن تنتمي الى فئة العاملين بأجر نقدي ،

وبلغت نسبة اذ بلغت نسبة القوة النسائية العاملة في المدن 74٪ في مقابل ,26٪ للذكور ، وبلغت نسبة العاملت بأجر نقدي 61٪ من أجمالي قوة العمل النسائية في الريف والمدن في مقابل 30,9٪ من أجمالي قوة العمل من الذكور في الريف والمدن العاملين بأجر نقدي ، ونسبة السكان خارج قوة العمل بلغت 60,8٪ من أجمالي عدد السكان وهذا يدل على ارتفاع معدلات ألاعالة، اذا اتسم سوق العمل في مصر بارتفاع معدلات بطالة الاناث والذكور ففي عام 1960 كان معدل البطالة 2, 0/02بينما ارتفع عام 1976الى 0/07,7 (47) .

تأسيسا على ما تقدم نجد أن الاستهلاك والاستيراد والاستثمار فاق حجم ما تنتجه وتدخره مصر ،اذ زادت حاجة مصر للاقتراض الخارجي بمعدلات مرتفعة ، فزاد حجم الديون واعباءه المتمثلة بالفوائد أو في شكل اقساط مستحقة عليها ، وبذلك زاد الاعتماد على الخارج في تلبية أحتياجات مصر من السلع الاستهلاكيه والوسيطة والاستثمارية على حد سواء مما زاد الوضع سوءا ، ان الاستيراد لم يقتصر على السلع الانتاجية فقط ، اذ فتح باب الاستيراد امام القطاع الخاص بلا ضوابط ، وذلك لتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي مع عدم الاخذ بعين الاعتبار توفير خبراء اقتصاديين متخصصين حتى تستطيع مصر النجاح في تلك السياسة بإتباع التخطيط الاقتصادي اللازم لها .

فضلا عما تقدم كان هناك أزمة سكن ،حيث جاء الالاف من الاقاليم بحثا عن السكن والعمل، وكلاهما لم يكن متاحا كما ظهرت (مدينة الاموات) على ضواحي القاهرة حيث سكنت اعداد كبيرة من الناس القبور جنبا الى جنب مع الموتى واستخدموا احجار القبور كمناضد واسرة . ولم طرأ اية تحسينات على

الاقتصاد المصري ، وظلت حياة المصريين في المدن والقرى قاسية ، واعترف السادات بأن العديد من اسس سياساته الاقتصادية والاجتماعية كانت خاطئة وأنها لم تحقق النتائج المرجوة منها ، وأوعز أن السبب في ذلك عبء الديون السوفيتية والتي عرقلت قراراته للاصلاح الاقتصادي وأن الاصلاح يحتاج الى وقت وأشار الى أرتفاع اسعار السلع الاستهلاكية في الاسواق العالمية ، لكونها ساهمت في زيادة قروض الدولة ، لعدم توفر أثمانها من العملات الصعبة محليا (48) .

تأسيسا على ما تقدم اقتصرت مسؤولية الحكومة في السبعينيات على الاسكان الشعبي فقط ووفق المصادر التي وردت آنفا والتي منها أن سياسة الانفتاح ركزت على القطاع الخاص ومشاريعه والتمويل الخارجي كان لاغراض الخدمات فقط والاستهلاك .

في الوقت الذي تولى فيه القطاع الخاص مسؤولية السكن الفاخر وفوق المتوسط وشهدت مصر وارتفاع تكلفه المباني ومواد البناء ، وأنخفض نصيب الاسكان الاقتصادي (49) .

بالنسبة للمساعدات الاقتصادية فكان الجزء الرئيس منها يأتي من حكومات أو وكالات عالمية وكان يصرف في مشروعات كبيرة الكلفة و طموحة أكثر مما يجب تمت الموافقة عليها وفق شروط ، ودعم القطاع الخاص ، كما أن البنك الدولي ضغط على مصر كي تقلص ميزانيتها مما دفعها الى محاولة رفع أسعار المواد الغذائية مما أحدث اضطرابات خطيرة عام 1977(50) .

أذ بدأ تطبيق الزيادة الجديدة يوم السابع عشر من كانون عام 1977 وتم نشر خبر رفع الاسعار في الصحف اليومية في ذلك مما أدى الى انطلاق مظاهرات ثم احداث شغب في القاهرة صباح يوم الثامن عشر من كانون الثاني عام 1977 وردد المتظاهرون شعارات منها يالابطل العبور .... اين الفطور ? للدلالة على سوء الوضع المعيشي للشعب كما رددوا شعارات معادية لسياسة الحكومة وقرر رفع الاسعار ولم تتوقف المارات ألاّ بعد أعلان الحكومة الغاء قرار رفع الاسعار (51) .

تأسيسا على ما تقدم فإن الدول المانحة وصندوق النقد الدولي وجهت الاقتصاد المصري بصورة غير مباشرة لإنفاق ما تم منحه لمصر كمساعدات ووفق ما تراه تلك الدول ولم يكن قسم من تلك الاموال يوجه لدعم المواد الغذائية ومراعاة الشعب بل على العكس دفعت الحكومة المصرية الى رفع أسعار تلك المواد والضرائب وذلك حتى تستطيع الايفاء بالفوائد المفروضة على القروض ،وذلك أدى الى سوء وضع المواطن المصري .

من كل ما تقدم وجدت ان العديد من المصادر تذكر أن الاقتصاد المصري مرّ بمرحلة أنتعاش متسارع في السنوات العشر التي تلت عام 1975 على التوالى ، الا أن ذلك المعدل لم يكن نتيجة مقومات داخلية ، بل نتيجة ظروف دولية عارضة منها زيادة أسعار النفط في أعقاب حرب تشرين عام 1973 ، أذ وصل الانتعاش قمته عام 1980–1981، فضلا عن أرتفاع عائدات قناة السويس بعد(معاهدة كامب ديفيد)(36) والتي بدأت عمليا في عام 1975(52) . فضلا عن زيادة حصيلة مصر من النقد الاجنبي نتيجة

أنتعاش السياحة بعد تعمير قناة السويس ، كذلك تحويلات العاملين المصريين في الدول العربية نتيجة تيسير أجراءات الهجرة الى الخليج العربي وغيره من الدول الغنية (53) .

رافق سياسة الانفتاح كسلوك وسياسة وقيمة اجتماعية، وأفرزت تلك السياسة أنماطا من القيم الدخيلة على المجتمع المصري، حيث تم تأسيس مؤسسات وشركات تقوم على السمسرة وتهريب الاموال، وانتشر العديد من القيم الثقافية التي تخاطب الغريزة ولا تخاطب العقل المتمثلة في الاغنيات المبتذلة والافلام سيئة السمعة ، والفن المسرحي الهابط وانتشار الملاهي الليلية كأماكن مفضلة لعناصر تلك الرأسمالية الطفيلية وشهدت السينما المصرية تأثرا واضحا بالانفتاح الاقتصادي ، أذ شهدت الاجهزة القائمة على صناعة السينما في مصر تفسخا واضحا ، فطرحت السينما ثقافة سلعية استهدفت الوصول الى الربح فقط أي كانت أفلاما تجارية ابتعدت عن تقديم ما هو هادف وذو قيمة معرفية فكانت افلام سطحيه ذات قيمة غير أنسانيه ، ولا تدين للواقع بأية صلة ، بل تدعو الى قبوله كما هو ، فارتبطت بالاستثمار الفج وخضعت صناعة السينما لرؤوس الاموال العربية واسهم ذلك في انتاج الافلام التجارية الهابطة مع ما تركته تلك الافلام من اثار سلبية وهدامة على المجتمع ،فبعد رفع رقابة الدولة عن السينما انحصرت مهمة الاجهزة الرسمية كغرفة السينما ونقابة المهن السينمائية بالاشراف الشكلي والرقابة الشكلية ولم تسمح بعرض الافلام التي تهدد النظام ، دون التعمق لحل المشكلات الاساسية (54) .

تأسيسا على ماتقدم نجد أن سياية الانفتاح اثرت على جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية ، وبمختلف المجالات فعلى الصعيد الثقافي والذي له مساس كبير في حياة الناس ، فالسينما التي لها تأثير على المجتمع بما تحمله من رسائل ذات قيم ومبادئ وفق أطار فني مدروس ، لكن حين تغيب القيم الاخلاقيه والرقابة الحكومية عليها تفقد كل دور ايجابي لها في المجتمع وتصبح اداة هدم هدفها الربح المؤقت .

أما بالنسبة للطبقة الوسطى فقد تلاشت مع مرور الوقت رغم أن تلك الطبقة هي بلا شك تمثل قطاعات الانتاج والتوزيع والخدمات وتعمل في أنتاج المنتجات المادية ، فضلا عن تراجع طبقة الموظفين وهي فئة اجتماعية وسطى ، رغم أن لا تملك وسائل أنتاج ولا تنتج منتجات مادية ، لكنها تؤدي خدمات هامة لا غنى عنها في العملية الاجتماعية بالانتاج ولان هذه الفئة تعمل أيضا بالاجر فهي تقترب من الطبقة العاملة وازداد افقارها يوما بعد يوم نتيجة للسياسات الاقتصادية التي تؤدي الى مزيد من تدهور احوال تلك الطبقة ، حيث تدهورت احوال اصحاب الدخول الثابتة الدخل من أصحاب المرتبات و المعاشات (55) .

مما تقدم نرى مدى تأثير سياسة الانفتاح على الجانب الاقتصادي والاجتماعي ، فتبني سياسة ما سواء في المجال الاقتصادي او السياسي يجب ان تدرس من جميع الجوانب لمعرفة مدى ملاءمتها لذلك المجتمع بجميع جوانب فتبني تلك السياسة من قبل السادات كان قرارا اقتضته ظروف المرحلة ، ألا أنها اضرت بالاقتصاد والمجتمع المصري لانها فتحت الباب واسعا أمام الاستيراد السلعي الاجنبي الذي نافس الوطني وتسبب في قلة الانتاج ، وبرزت طبقة من

الاثرياء و السماسرة بطرق مشروعة وغير مشروعة وهذا وسع الهوة بينهم وبين الطبقة الوسطى والفقيرة ، وتوجيه المساعدات الاقتصادية نحو الخدمات بعيدا عن دعم التصنيع والانتاج ، وبروز أزمة السكن ، وغلاء المواد الغذائية وتدهور وضع الطبقة الوسطى ، فضلا عن سلبيات اخرى كثيرة بينّتها في ثنايا البحث مقدما .

2- الجانب السياسي :

لم يقتصر تاثير سياسة الانفتاح على الجانب الاقتصادي والاجتماعي فقط بل امتد ليشمل الجانب السياسي ، اذ كان له تأثير على الهوية المصرية ذاتها ،ذلك أن الهوية الوطنية كانت قد بلغت أوجها في حرب تشرين 1973، وهرت ملامح الترابط الوطني والتضامن الاجتماعي ، الا أن تطبيق سياسة الانفتاح وزيادة الهوة اتساعا بين شرائح المجتمع وزيادة المد الاستهلاكي اثر على الترابط الوطني وعوامل الوفاق الاجتماعي ، وهو ما بدأ في مظاهرات وأحداث كانون الثاني عام 1977، وسواء كانت عفويه او موجهه الا أنها في جميع الاحوال كانت تعبر عن ضعف بدأ يتسرب الى عناصر الهوية الوطنية (56) .

تلك المظاهرات خرجت ايضا منددة بسياسة السادات الاقتصادية الخاطئة من وجهة نظر المتظاهرين ، الا أن السادات كان على قناعة (أن مثيري الشغب) كما اسماهم من الشيوعيين ، كانوا وراء تلك التظاهرات ، وأمر وسائل ألاعلام بأن تشن حملة ضدهم والتزمت الصحف بذلك عدى القليل منها ، وقام السادات بتنحية رئيس الوزراء عبد العزيز حجازي وتعيين ممدوح سالم اذ كان رجل شرطة ومعروف بأساليبه القاسية في فرض القانون ، واعتقد السادات أن

ممدوح سالم قادرا على السيطرة على (مثيري الشغب) ، الا أن تظاهرة أخرى قامت من قبل عمال من منطقة المحلة الكبرى وكانوا أربعين الف عامل هاجموا منازل المسؤولين منددين بفساد أعضاء الحكومة الذين جوعوا الشعب (57) .

كما أثرت سياسة الانفتاح الاقتصادي على السياسة المصرية فإتجهت الاخيرة للاخذ بالتعددية الحزبية عام 1976 وتقليص دور القطاع العام اقتصاديا، وأرتبطت مصر بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة ودول الغرب الرأسمالي على المستوى السياسي والاقتصادي، وهو أنعكاس لسياسة الانفتاح على العلاقات الدولية. ثم عقد صلح منفرد مع اسرائيل وهذا ما أضاف قيدا أخر لحرية أتخاذ القرار السياسي في المجتمع المصري (58) .

انتشار الفساد وازدياده كان بسبب سياسة الانفتاح الاقتصادي وذلك لحرية تدفق رؤوس الاموال من الخارج ، ومما زاد من حجم الفساد ضعف الدولة . ففي مجال التعليم اخذت الهيئات الدولية الممولة للبحوث تمول البحوث التي تساير الاتجاه الجديد (الانفتاح الاقصادي) ، اما في مجال السياسة الاقتصادية فقد انتشر توزيع تصاريح الاستيراد وتوكيلات الشركات الاجنبية على اقارب المسؤولين و معارفهم ، وبدأ تنفيذ الدولة لمشروعات للاعمار مشكوك في فائدتها ، لتحقيق مالح خاصة بهم ، وتضاعفت العمولات المأخوذة من صفقات الحكومة خاصة شراء الاسلحة ، وبدأ مديرو القطاع العام يقبلون الدخول في مشروعات مشتركة مع شركات واو أدى الى ذلك الى الاضرار بعمال وموظفي الشركات القديمة ، وزيادة أعباء المستهلكين . وفي الزرعة انتشر البناء المخالف للقانون ففقدت مصر مساحات واسعة من الاراضي الزراعية نتيجة البناء الذي

أقيم عليها . وفي مجال الاسكان انتشرت ظاهرة العمارات الحديثة البناء على سكانها بسبب أستخدام أسمنت مغشوش . أو التوفير في كمية الحديد ، أو إضافة أدوار أضافية دون رخصة تفوق قدرة البناء على التحمل (59) .

كما ادت سياسة الانفتاح الى مزيد من الديون الخارجية ومزيد من التخلف الاقتصادي (60) .

مما تقدم نجد ان سياسة الانفتاح الاقتصادي كان لها أثارها السلبية و الايجابية وسلبياتها كانت اكثر من ايجابياتها فأثرت في قيم المجتمع المري و ثقافته وشجعت على الفساد الاداري واثّرت في الترابط الوطني وربطت مصر بعلاقات سياسية واقتصادية مع الدول الرأسمالية سياسيا واقتصاديا والصلح مع اسرائيل الذي عُدّ قيدا اخرا على القرار السياسي المصري فضلا عن تأثيرات على جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية بينتها آنفا .

أسباب تعثر سياسة الانفتاح الاقتصادي

يمكن أرجاع تعثر سياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر التي بدأت عام 1974لاسباب منها محلية حيث قاومتها البيروقراطية وأنصار القطاع العام والمستفيد منة ، فضلاً عن نصائح صندوق النقد الدولي (التوقف عن التوظيف ،ورفع الاسعار والضرائب) خوفا من الآثار السياسية التي يمكن أن تترتب على ذلك وعلى المزيد من الانفتاح الاقتصادي ، أما الاسباب الخارجية فتتمثل في بطئ حركة الاستثمارات الاجنبية في مصر وعدم فسحها المجال واسعا للاستثمار ، كما أن المستثمر الاجنبي لم يدخل كل مجالات الاستثمار(61).

مما تقدم في ثنايا البحث نجد أن السادات لم يعتمد على متخصصين في الاقتصاد يديرون الاقتصاد المصري في تلك المرحلة المهمة ، وأنتشار الفساد الاداري في كافة مفاصل الدولة ، وتوجيه الاستثمار نحو السلع الاستهلاكية وليس الانتاجيه .

كما أن تدفق رؤوس الاموال من الخارج مع عدم الضبط اذ كان هناك (عصابة) أساءت استخدام الارصده ، فضلا عن قيام الممولين الاجانب بأستخدام مهاراتهم لتعطيل بعض القوانين لصالحهم ، وهذا أيضا كان من الاسباب التي أضعفت الاستفادة من سياسة الانفتاح الاقتصادي(62).

لكل الاسباب المتقدمة آنفاً ارى أن سياسة الانفتاح الاقتصادي فشلت في مصر لجملة أسباب أذ نفذت بطريقة خاطئة. فضلا عن استيلاء المتنفذين الفاسدين على أدوات تنفيذ تلك السياسة من مؤسسات ووزارات وجعلها في خدمه مصالحهم الشخصية سبب أرباك في تنفيذ تلك السياسة بصوره صحيحة ومفيدة للصالح العام وغيّر مسارها للاتجاه الخاطئ أو على الاقل أدى الى عدم تحقيقها النتائج المرجوة منها .

الخاتمة

أن تطبيق أية سياسة يحتاج الى دراسة عميقة لتلك السياسة ونتائجها ، وأسلوب تطبيقها ، أن محمد انور السادات حين تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادي أراد بها النهوض في الاقتصاد المصري المنهك ، فحاول السادات جذب رؤوس الاموال الأجنبية الى مصر بفتح الباب أمام المستثمرين الاجانب وتقوية اقتصاد مصر، الا أن ذلك كان له سلبياته فهدف الاستثمار الغربي الربح وليس دعم

اقتصاد مصر، اذ غزت البلاد السلع الاستهلاكية وحدثت تنمية سريعة وقصيرة الاجل، ولم يطرأ اي تطور أيجابي في الاقتصاد المصري، اتسمت سياسة السادات الاقتصادية بقصر النظر وكانت ذات انفراج عابر لا يمكن الاطمئنان الى أستمراره، وأهمال كبير للقطاعات التي من شأنها تحقيق تقدم ملحوظ في الناتج القومي ، وقروض كبيرة وبشروط قاسية تلقي بأعبائها على الجيل القادم والاقتصاد المصري، أضرت سياسية الانفتاح في الدخل وأدت الى أنخفاض مستوى دخول الشرائح وتغيير هيكل الاقتصاد المصري لصالح التجارة على حساب الزراعة والصناعة، كما ادت تلك السياسة الى زيادة كبيرة في حجم الديون الخارجية التي اثقلت كاهل الاقتصاد فيما بعد وأضعفت قدرته على النمو، أن سياسة الانفتاح لم تحقق الاهداف المرجوة للاقتصاد المصري، كما انها أضرت به.

الهوامش

1- قناة السويس : هي قناة تربط بين بحرين المتوسط والاحمر بطريق مباشر ،يمتد تاريخها الى عام 1854،حيث تمكن فرد يناند دي ليسبس الدبلوماسي الفرنسي المتقاعد أن يؤثر على والي مصر محمد سعيد باشا لينتزع منه الموافقة على شق قناة السويس ، وذلك في عام 1854حيث منح دي ليسبس حق انشاء الشركة العالمية لقناة السويس ، وامتياز استغلالها مدة تسعه وتسعون عاما من تاريخ الافتتاح ويبلغ طول القناة 164كم ،افتتحت رسميا للملاحة عام 1869، جورج حليم كيرلس ، قناة السويس من القدم الى اليوم ، تقديم محمد عزت ، ط3، القاهرة ،2010، ص 9.

2- IKram.k, Egypt Economic Mamagement in aperiod of Transition , Baltimore , 1980 ,P 342 .

3- حرب عام 1967: تعرف أيضا بإسم نكسة حزيران وفي مصر تعرف نكسة عام 1967، وهي حرب قامت بين مصر وسوريا والاردن ضد اسرائيل بين الخامي من حزيران عام 1967الى يوم العاشر من الشهر نفسه وأدت الى احتلال أسرائيل لسيناء وقطاع غزة والضفة الغربية والجولان وتعتبر ثالث

حرب مع اسرائيل وأدت الى مقتل خمسة عشر الف شخص من العرب مقابل ثمان مئة شخص من اسرائيل وتدمير 70 –0/080 من العتاد الحربي للدول العربية ،عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، ج2 ،ط 4 ، بيروت ، 2001، ص 207–208 .

4- IKram.k ,Op.Cit , P343 .

5– جمال عبد الناصر : ولد في الخامس عشر من كانون الثاني عام 1918، في الاسكندرية ، كان ضابطا في الجيش المصري ثم ارتقى في المراتب حتى أصبح رئيس وزراء في عام 1954–1956 ، ثم رئيس مصر عام 1956– 1970، أنشأ الجمهورية العربية المتحدة من عام 1958– 1961 وخاض حربين مع أسرائيل عام 1956 وعام 1967، وأنخرط في السياسات العربية حيث قام بالتوسط في الحرب الاهلية الاردنية عام 1970، توفي في أيلول عام 1970محمد عبد السلام ، جمال عبد الناصر ، القاهرة ، د .ت ، ص 1–4 .

6– محمد أنور السادات : ولد في قرية الخامس والعشرون من كانون الاول عام 1918ودخل المدرسة الحربية عام 1935وتخرج منها عام 1938، شارك في انقلاب الضباط الاحرار عام 1952، أصبح رئيسا لمصر عام 1970، وقعٌ أتفاقية سلام مع اسرائيل في السادس والعشرون من أذار عام 1979، تعرض للاغتيال ومات في السادس من تشرين الاول عام 1981 ، ناصر الانصاري ،المجمل في تاريخ مصر النظم السياسة والادارية ، ط2 ، دار الشروق ، مصر ، 1997،ص266 –267 .

7– الانفتاح الاقتصادي :سياسة ليبرالية يعتمدها نظام ما للتعامل مع شركات ورساميل أجنبية ، ويعني تخفيف القيود التي يعمل في ظلها الاقتصاد القومي ورفع القيود عن الاستيراد والصرف والاستثمار الخارجي والاجور والضرائب ، محمد علي سلامة ، الانفتاح الاقتصادي وإثاره الاجتماعي على الاسره ،الاسكندرية ، 2002، ص 90 .

8– نجاح العشري ، السادات ماله وما عليه : دراسة تحليلية عن جذوره وحياته ومشروعة السياسي ومواقفه وصراعاته ومصرعه ،مصر ، 2011، ص 141.

9– البيروقراطية : مفهوم يستخدم في علم الاجتماع والعلوم السياسية يشير الى تطبيق القوانين بالقوة في المجتمعات المنظمة ، وتعتمد هذه الأنظمة على الاجراءات الموحدة وتوزيع المسؤوليات بطريقه هرمية https:// ar.m.Wikipedia.

10– عبد الستار الطويلة ، السادات الذي عرفته ، القاهرة ، 1992، ص228.

11– السد العالي : سد مائي يقع على نهر النيل في جنوب مصر ، أنشئ في عهد جمال عبد الناصر

حيث بدأ بناءه في عام 1960 واكمل بناءه في عام 1968 وساهم السوفييت بتمويل بنائه ، وقد ساعد السد كثيرا في التحكم في تدفق المياه والتخفيف من آثار فيضان النيل ، ويستخدم في توليد الطاقة الكهربائية في مصر ، طول السد 3600مترا ، عثمان الامير، تسونامي نهر النيل والصراع القادم ، كنوز للنشر والتوزيع، القاهره، 2013، ص 34– 35.

12– احمد بهاء الدين محاوراتي مع السادات، ط2، القاهرة، 1987، ص 75– 78.

13– عبد الستار الطويلة ، المصدر السابق، ص 229.

14– عوديد جرانوت وجاك رينتج، مقدمة كتاب : يوم قتل السادات قصه الاغتيال كاملة من وجهة النظر الاسرائيليه، تقديم رفعت سيد احمد، مكتبه رجب، القاهرة، 2011، ص7.

15– محمد حسنين هيكل ، طريق الغضب : قصه بداية ونهايته عصر أنور السادات ، القاهرة ، د .ت ، 456– 457.

16– حرب أكتوبر عام 1973: تسمى ايضا حرب تشرين أو حرب يوم الغفران ، هي حرب شنتها كل من مصر وسوريا بهجوم مفاجئ من قبل الجيش المصري والجيش السوري على القوات الاسرائيليه التي كانت مرابطة في سيناء وهضبة الجولان ، لمزيد من المعلومات طه مجذوب ، حرب أكتوبر .... طريق السلام ، ط2، مصر ،1993، ص45– 74.

17– حسن عبد الرزاق ، مر في 18 و19 من يناير (دراسة وثائقية) ، بيروت ،1979، ص 65.

18– البير فرحات ، مصر في ظل السادات 1970–1977 ، دار الفارابي ، بيروت ، 978، 56.

19–عبد القادر شهيب ، شركات توظيف الاموال وتشغيل الاقتصاد المصري ، مجلة المنار ، العدد28، السنة 4، باريس، 1988، ص320 –321.

20– اسماعيل صبري عبد الله ، الاقتصاد المصري في ربع قرن1952– 1977، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ،1978، ص393.

21– فؤاد مرسي ، هذا الانفتاح الاقتصادي ، ط2 ، دار الوحدة للطباعة والنشر ، بيروت ، 1980،ص.54

22– شهيب عبد القادر ، المصدر السابق ،ص70.

23– المصدر نفسة ، ص72.

24– فؤاد مرسي ، ماذا فعل الانفتاح الاقتصادي بالقطاع العام في مصر ، مجلة المنار ،العدد 21، السنة 2، باريس ، 1986، ص92.

25- سعد التائه ، مر بين عهد ،(1952–1970) (1970– 1981) ، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1982، ص70.

26- شهيب عبد القادر ، المصدر السابق ، ص71.

27- حسين عبد الرزاق ،مصر في 18–19كانون الثاني 1973 دراسة وثائقية ، دار الكلمة للنشر، بيروت ، 1979، ص67.

28- مصطفى نور الدين عطية ، مصر ازمه اقتصادية ام ازمة زراعية ، مجلة المنار ، العدد 20، السنة 2، باريس ، 1986، ص 87.

29-علي الجريتلي، خمسة وعشرون عاما – دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر 1952– 1977، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ،1977، ص87.

30- محمد حسنين هيكل ،خريف الغضب –قصة بداية ونهاية عصر انور السادات ،ط10، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ،1985، ص176.

31- سعد التائة ، المصدر السابق ، ص91.

32- عادل حسين ،الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية 1974–1979، دار الكلمة للنشر، بيروت ، 1981، ص13–15 وص 43– 45.

33- محمود المراغي ، القطاع العام في مجتمع متغير (تجربة مصر) ، دار المستقبل العربي ،القاهرة ، 1983، ص107.

34- Abd Elazim Salah , Structural adjustment and the dismautting egypt's etatist system , Virginia political institute university ,2002, p33.

35- جلال أمين ، المشرق العربي والعرب ، بيروت ،1980، ص20.

36- عبد المنعم الغزالي ، الديمقراطية الشرسة ، بغداد ،1981، ص 20.

37- علي حافظ منصور ، مستقبل التجارة الخارجية في ظل الاتجاهات الحمائية ، بحث مقدم للمؤتمر الخامس للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع والاحصاء ، مصر ، د .ت ، ص 296.

38- عادل غنيم ، النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة : دراسة في التغيرات الاقتصادية والطبقية في مصر (1984– 1982) ، القاهرة ، 1986، ص378.

39- أبراهيم العيسوي ، أصلاح ما أفسدة الانفتاح الاقتصادي ، القاهرة ، 1984، ص 22.

40- عادل حسين ، العلاقات الاقتصادية بين مصر و أسرائيل ، قبرص ، 1984، ص 33.

41- عبد الباسط وفا ، نحو تطوير شامل لنظام الضريبة على أرباح شركات الاموال في مصر، القاهرة، 2000، ص 24.

42- محمد عبد الحميد ، التكوين الاجتماعي المصري منذ منتصف السبعينيات : التحولات الاساسية في حقيقة التعددية السياسية في مصر : دراسات في التحول الرأسمالي والمشاركة السياسية ، القاهرة ، 1996، ص 37 .

43- هشام أحمد مراد ، السياسة الخارجية المصرية وتعبئة الموارد الاقتصادية الخارجية 1981-1987، مجلة السياسة الدولية ، العدد 117، القاهرة ، 1994، ص 48.

44- جلال أمين ، قصة الاقتصاد المصري من محمد علي إلى عهد مبارك ، القاهرة ، 1994، ص 48.

45- رمزي زكي ، مشكلة البطالة في مصر :الحجم والاسباب (شروط الخروج منها) ، مجلة اليسار ، العدد 48،مصر ، 1994، ص 19.

46- جوزيف فينكليستون ، السادات وهم التحدي ، ترجمة عادل عبد الصبور ،مصر ، 1999، ص 250-251.

47- جلال أمين ، مصر الى أين ? مجلة المستقبل العربي ، العدد 255، بيروت ، 2000، ص 253.

48- البرت حوراني ، تاريخ الشعوب العربية ، ترجمة نبيل صلاح الدين ، ج2 ، مصر ، 1999، ص 495.

49- حسين عبد الرزاق ، المصدر السابق ، ص 80 -90.

50- أتفاقية كامب ديفيد : هي الاتفاقية التي عقدت بعد مفاوضات دامت أثنى عشر يوما في منجع كامب ديفيد في ولاية ميريلاند القريبه من واشنطن في الولايات المتحدة الامريكية ، أذ تم التوقيع على الاتفاقية التي سميت بإتفاقية كامب ديفيد في السبع عشر من ايلول عام 1978بين كل من الرئيس المصري محمد أنور السادات وبين مناحييم بيغن رئيس الوزراء الاسرائيلي بإشراف الرئيس الامريكي جيمي كارتر ، تضمنت المعاهدة أنهاء حالة الحرب وأقامة علاقات ودية بين مر وأسرائيل ، وأنسحاب أسرائيل من سيناء التي أحتلتها عام 1967، وضمان عبور السفن الاسرائيلية في قناة السويس ، وأعتبار خليج العقبة وتيران ممرات مائية دولية ، محمد الجوادي ، من أجل السلام .... معارك التفاوض مذكرات رجال

الدبلوماسية المصرية ، القاهرة ، 2000، ص447، محمد أبراهيم كامل ،السلام الضائع ، القاهرة ، 1987 ، ص129.

51- Ragui Assaad and Simam Commander,Egypt , Washington ,1994,p3-4.

52- أبراهيم العيسوي ، المسار الاقتصادي في مصر وسياسات الاصلاح : دراسات نقدية في الازمة الاقتصادية ،القاهرة ، 1989، ص 9.

53- سمير عبد الله ، الانفتاح الاقتصادي وتأثيره على السينما الصينية – المصرية :دراسة مقارنة من موقع http:// Egypt arts academy

54- جودة عبد الخالق ، الاقتصاد السياسي وتوزيع الدخل في مصر ، القاهرة ، 1993، ص22.

55- محمد نعمان ومجدي متولي ، هوية مصر ،1988 ، ص 20.

56- جوزيف فينكليستون ، المصدر السابق ، ص 249.

57- صلاح الدين منسي ، القرية المصرية والانفتاح الاقتصادي ،دار النهضة العربية ،القاهرة ، 1988، ص 202.

58- جلال أمين ، مصر والمصريون في عهد مبارك 1981–2011 ، دار الشروق ، القاهرة ، د .ت ،ص69 – 70.

59- عبد الله المصري ، الانفتاح الاقتصادي في العالم العربي الطريق التبعية المالية ، من موقع.

60- جلال أمين ، الدولة الرخوة في مصر ، سينا للنشر ، القاهرة ،1993، ص43.

61- جوزيف فينكليستون ، المصدر السابق ، ص 251.

1. **المصادر**

2. **اولا : الكتب العربية والمعربة :**

1- أبراهيم العيسوي ، اصلاح ما فسدة الانفتاح الاقتصادي ، القاهرة ،1984.

2- ----------، المسار الاقتصادي في مصر وسياسات الاصلاح :دراسات نقدية في ألازمة الاقتصادية ، القاهرة ،1989.

3- البير فرحات ، مصر في ظل السادات (1970–1977) ، دار الفارابي ،بيروت ، 1978.

4 – احمد بهاء الدين ، محاوراتي مع السادات ،ط2، القاهرة، 1987.

5- اسماعيل صبري عبد الله ، الاقتصاد المصري في ربع قرن 1952-1977،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،القاهرة ، 1978.
6- أمل صديق عفيفي ، الخصخصة توصيف وتقييم ، القاهرة ، القاهرة ،ص 2000.
7- ألبرت حوراني ، تاريخ الشعوب العربية ، ترجمة نبيل صلاح الدين ، ج2 ، مصر ، 1999.
8- ثناء فؤاد ، مستقبل الديمقراطية في مصر ، بيروت ، 2005.
9- جلال أمين ، مصر والمصريون في عهد مبارك 1981- 2018،دار الشروق ، القاهرة ، د .ت .
10- ---------- ، المشرق العربي والعرب ، بيروت ، 1980.
11- ---------- ، قصة الأقتصاد المصري من عهد محمد علي الى عهد مبارك ،القاهرة ، 2012 .
12- ---------- ، الدوله الرخوة في مصر ، سينا للنشر ،القاهرة ،1993.
13- جورج حليم كيرلس ، قناة السويس من القدم الى اليوم ، تقديم محمد عزت ، ط3 ،لقاهرة ، 1988.
14- جودة عبد الخالق ، الاقتصاد السياسي وتوزيع الدخل في مصر ،القاهرة ،1993.
15- جوزيف فينكليسون ،السادات وهم التحدي ، ترجمة عادل عبد الصبور ، مصر ، 1999.
16- جيستاف نيقول ، وماريوس فونتان ، أفتتاح قناة السويس : رحلة الملوك ، ترجمة عباس ابو غزالة ، القاهرة ،2010 .
17- حسين عبد الرزاق ، مصر في 18 و19 يناير (دراسة سياسية وثائقية) ، بيروت ،1979.
18- صلاح الدين منسي ، القرية المصرية والانفتاح الاقتصادي ، دار النهضة العربية، القاهرة ، 1988.
19- طه مجذوب حرب أكتوبر ... طريق السلام ،ط2 ، مصر ، 1993.

20- عادل حسين ،العلاقات الاقتصادية بين مصر و أسرائيل ، قبرص ، 1984.
21- عاد غنيم ، النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة :دراسة في التغيرات الاقتصادية والطبقية في مصر (1974-1982) ، القاهرة ،1986.
20- عبد الباسط وفا ، نحو تطوير شامل لنظام الضريبة على ارباح شركات الاموال في مصر ، القاهرة ،2002.
21- عبد الستار الطويلة ، السادات الذي عرفته ، القاهرة ، 1992.
22- عبد المنعم الغزالي ، الديمقراطية الشرسة ، بغداد ، 1981.
23- عثمان الامير ،تسونامي نهر النيل والصراع القادم ، كنو للنشر والتوزيع ، القاهره ، 2013.
24- عوديد جرانوت و جاك رينتج ، مقدمة كتاب : يوم قتل السادات أسرار قصة الاغتيال كاملة من وجهة النظر الاسرائيلية ، ترجمة رفعت سيد أحمد ، القاهرة ،2011.
25- فؤاد مرسي ، هذا الانفتاح الاقتصادي ، ط2، دار الحدة للطباعة والنشر ، بيروت ، 1980.
26- محمد أبراهيم كامل ، السلام الضائع ، القاهرة ،1987.
27- محمد حسنين هيكل ،خريف الغضب : قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات ،القاهرة ، د.ت .
28- محمد الجوادي ، من أجل السلام ... معارك التفاوض مذكرات رجال الدبلوماسية المصرية ، القاهرة ، 2000. 29- محمد عبد الحميد ،التكوين الاجتماعي المصري منذ منتصف السبعينيات : التحولات الاساسية في حقيقة التعددية السياسة في مصر : دراسات في التحول الرأسمالي و المشاركة السياسية ، القاهرة ، 1996.
30- محمد عبد السلام ، جمال عبد الناصر ،القاهرة ، د . ت .
31- محمد علي سلامة ، الانفتاح الاقتصادي وآثارة الاجتماعية على الاسرة ، الاسكندرية ،2002.
32- محمد نعمان ومجدي متولي ، هوية مصر ،مصر ، 1988.
33- محمود المراغي ، القطاع العام في مجتمع متغير (تجربة مصر) ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، 1983.
34- ناصر الانصاري ، المجمل في تاريخ مصر النظم السياسة والادارية ،ط2، دار الشروق، القاهرة ، 1997.
35- نجاح العشري ، السادات مالة وما علية : دراسة تحليلية عن جذوره وحياته ومشروعة السياسي وموافقة وصراعاته ومصرعة ، مصر ، 2011.

ثانيا :الكتب باللغة الاجنبية :

1- Ikram k , Egypt Economic Mamagement in aperiod of transition , 1980 Baltimore .
2- Ragui Assaad and Simam Commander , Egypt , Washington , 1994.
3- Salah Abdel azim، Structural adgsut ment and the dismautting Egypt etais system، Virginia University، 2002.

ثالثا: الموسوعات :

-عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسه ، ج2 ، ط4 ، بيروت ، 2001 .

رابعا : الدوريات باللغة العربية (المجلات) :

1- السياسة الدولية ، العدد 117، القاهرة ، 1994.
2-المستقبل العربي ، العدد 255، بيروت ، 2000.
3- المنار ، العدد 20،21،28، باريس ، 1986، 1988.
3- اليسار ، العدد 48، القاهرة ، 1994.

خامسا: شبكة المعلومات الدولية :

1- https://Egypt artsacademy
2- http://m.asra larabia.com.

الانفتاح الاقتصادي وآثاره في عهد الرئيس محمد انور السادات 1970-1981 (دراسة تاريخية)

د ميسون عباس حسين الجبوري

Abstract

Economic studies that are wrapped in historical character are especially important . As they don't only just focus on the economic part , but also study the effect it makes on the society, giving us the same point of viewas the writer or the historian himself during that time period . As an example , the Egyptian history in all of its aspects filled with events and characters , one of these characters was Muhammad Anwar El-Sadat (the third President of Egypt) who followed a certain economic openness policy . Which eventually affected the Egyptian society on both economical sides .